د/ سماء سليمان
وكيل لجنة الشئون الخارجية والعربية والإفريقية بمجلس الشيوخ
مدير وحدة الإنذار المبكر بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء

دور الإنذار المبكر فى منع الصراعات
فى الدول الإفريقية

مقدمة :

مما لاشك فيه أن القارة الإفريقية لها تاريخ كبير من الصراعات والنزاعات المسلحة بداخلها المرتبطة بالصراع على السلطة، سواء كان فى شكل انقلابات عسكرية، أو العنف المصاحب للعمليات الانتخابية، وهو ما كان له عواقبه الوخيمة على الاستقرار وتحقيق التنمية والأمن القومى للدول فى القارة الإفريقية والأمن الإقليمى للقارة[1]. وعلى الرغم من إنشاء الاتحاد الإفريقى لنظام قارّى للإنذار المبكر، حيث يهدف هذا النظام إلى التنبؤ المسبق بالنزاعات والصراعات لمنعها من خلال عمليات المراقبة، ورصد البيانات والمعلومات بشأن المخاطر والتهديدات المحتملة والقائمة، فإنها مازالت تشهد تحديات أمنية متزايدة وتصاعدًا للصراعات فى العديد من الدول، ولذا، هناك حاجة مُلحة للوقوف على طريقة تحويل المعلومات المستخرجة من أنظمة الإنذار المبكر إلى إجراءات ملموسة وفعالة لمنع وقوع العنف، وطرق تحسين قدرة أنظمة الإنذار المبكر على التنبؤ بالأزمات من خلال تعزيز الاستمرارية وسد الفجوة بين حالات الرصد والتأهب والاستجابة، ثم تفعيل سرعة الاستجابة والقيام بإجراءات دبلوماسية وقائية لتخفيف التوترات ومنع تصاعد الأزمات فى القارة.

إشكالية الدراسة :

تتمثل فى وجود صراعات وموجات من العنف فى أثناء العمليات الانتخابية وانقلابات عسكرية تُلقى بظلالها على السلام والأمن القومى للدول والأمن الإقليمى للقارة وتحول دون تحقيق التنمية فى الدول الإفريقية، ورغم وجود آليات للإنذار المبكر لدى الدول والمنظمات الإقليمية مثلا كالاتحاد الإفريقي والإيكواس، فإنها نجحت فى دول وأخفقت فى أخرى، ولذا، تسعى هذه الدراسة للوقوف على أسباب نجاح وفشل آلية الإنذار المبكر فى التطبيق فى الدول الإفريقية للوصول إلى كيفية تطوير هذه الآلية لمنع حدوث صراعات فى المستقبل .

أهداف الدراسة :

١- الاستفادة من الإنذار المبكر فى التنبؤ بالصراعات والنزاعات المحتملة التى تؤثر بدورها على تحقيق الأمن القومى للدول الإفريقية.

٢- تفعيل آلية الإنذار المبكر لإشعار متخذ القرار وإعلامه بالصراعات المحتملة وهى فى طور النمو والتكون.

٣- الاستعداد المسبق، وإيجاد الوسائل الفعالة للإنذار المبكر ليعمل على الحد من آثار الصراعات وسرعة التعامل معها بفاعلية وكفاءة.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

التساؤل الرئيسى:

ما مدى فاعلية أنظمة الإنذار المبكر فى القارة الإفريقية للتنبؤ بالصراعات والعنف فى الدول الإفريقية؟

التساؤلات الفرعية:

١-ما هو نطاق انتشار آليات الإنذار المبكر للتنبؤ بالصراعات المحتملة فى الدول الإفريقية؟
٢-كيف استفادت الدول الإفريقية من آلية الإنذار المبكر لمنع الصراعات فيها وتحقيق أمنها القومى؟
٣-لماذا تحتاج آليات الإنذار المبكر إلى التطوير؟

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفى:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى الذى تم من خلاله تحديد أبعاد وخصائص الوضع الحالى لأنظمة الإنذار المبكر فى التنبؤ بالصراعات والتوترات السياسية، ووصفه وصفًا موضوعيًا، من خلال جميع البيانات والحقائق باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمى، وقد تم توظيف هذا المنهج فى وصف وتحليل أبعادها بصورة علمية موضوعية، فى ضوء الأهداف التى تسعى الدراسة لتحقيقها، بهدف الوقوف على مدى فاعلية أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالصراعات والتوترات السياسية، لتحقيق الأمن القومى للدول.

محتويات الدراسة:

سوف يتم تناول الدراسة من خلال المحاور التالية:

١- الإطار المفاهيمى للدراسة.
٢- آليات الإنذار المبكر فى القارة الإفريقية.
٣- نتائج الدراسة.
٤- خلاصة الدراسة.

أولا: الإطار المفاهيمى للدراسة:

مفهوم الإنذار المُبكِّر

هناك العديد من الجهود التى بُذلت لتحديد مفهوم الإنذار المُبكِّر، وعلى ذلك يُمكن تقسيمها إلى اتجاهات كالتالى:

الاتجاه الأول: يرى أن نظام الإنذار المُبكِّر ما هو إلا آلية تحذير مُسبق من الأزمات، ومن ثم فهذا الاتجاه يميل إلى تبسيط المفهوم.

الاتجاه الثانى: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الإنذار المُبكِّر هو عملية بناء شاملة لمنع الصراعات، فأصحاب هذا الاتجاه يرون أن الجانب الوقائى هو مجرد جزء من منظومة الإنذار المُبكِّر الأكبر(٢).

الاتجاه الثالث: يرى أن الإنذار المُبكِّر هو نظام لجمع وتوفير البيانات، أى أنه منظومة معلوماتية شاملة، ولكن هذا الاتجاه تم انتقاده؛ حيث يرى المُعارضون، ومن بينهم **هوارد أديلمان** Howard Adelman، أن الإنذار المُبكِّر ليس مجرد نظام معلوماتى، يقوم على الوقاية من التهديدات المُباشرة Direct Threats، ولكنه نظام معنى بالحماية للأفراد فى منطقة ما، ومن ثَمّ فهو نظام قادر على الحماية والوقاية من الصراعات، والكوارث، وغيرها. وبالتالى فنظام الإنذار المُبكِّر هو عملية تتجاوز مجرد جمع المعلومات ومُشاركتها ليمتد ليشمل: تحليل المعلومات، ورسم وإعدادات الخيارات الاستراتيجية فى ضوء تحليل البيانات. ومن منطلق هذا الاتجاه يُمكن تعريف الإنذار المُبكِّر على أنه: «**عملية تشمل جمع المعلومات وتحليلها أو تقييمها**»، وذلك كما عرَّفه **هوارد** Howard هى: «**بنية مؤسسية للتنبؤ**» Institutional Structure for Forecasting such a Process.

والتعريف الذى استخدمته منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (لجنة المساعدة الإنمائية) فى دراسة لها عام ٢٠٠٩م: أن الإنذار المبكر هو «**عملية تنبه صناع القرار إلى احتمال اندلاع الصراعات العنيفة وتصعيدها وعودة ظهورها؛ ويعزز الفهم بين صناع القرار لطبيعة وتأثيرات الصراعات العنيفة**» والذى تم به التعريف بما الذى يجب التحذير بشأنه، ومن الذى يتم تنبيهه(٣).

تعريف **ديفيد نيهايم** عام ٢٠١٥م(٤): «**أن الإنذار المكبر هو بمثابة أداة قيمة تعمل على التنبؤ باتجاهات الصراع، وتنبيه المجتمعات بالمخاطر، وإبلاغ صناع القرار، وتوفير مدخلات لصياغة استراتيجية الاستجابة، ومن ثم بدء الاستجابة للصراعات**».

لكن مع ظهور تحديات أمنية جديدة إلى جانب هيكل السلام والأمن العالمى الذى يعانى نقص التمويل، بالإضافة إلى الطبيعة المتغيرة للحروب، يرى **نيهايم** أن الاهتمام بالتنبؤ ورسم السيناريوهات لاندلاع أعمال العنف أو تصاعدها أو تجددها يعنى إهمال التنبؤ باندلاع السلام، لذلك هناك حاجة للتركيز على «**الإنذار المبكر للسلام**» من أجل زيادة قدرة صناع القرار على التنبؤ بالفرص التى يمكن أن تحقق السلام واغتنام هذه الفرص عند ظهورها. وبالرغم من الإنذار المبكر للسلام يتضمن أيضًا رصد وتحليل صراع

عنيف محدد، فإنه يختلف عن «**الإنذار المبكر للصراع والعنف**» فى أنه يتكون من:

١-يرصد العوامل التى تحافظ على السلام.

٢-الاستجابات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية المستمرة لتعزيز السلام.

٣-الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة فى صنع وبناء السلام.

وبناءً على ذلك، يُقترح تعريفان جديدان للإنذار المبكر هما:

التعريف الأول: الإنذار المبكر هو عملية تقوم بما يلى:

أ- تنبيه صناع القرار والسكان المتضررين إلى وجود احتمال اندلاع الصراع العنيف وتصعيده وتجدد ظهوره

ب- إعلام وتمكين الاستجابات المحلية والإقليمية والدولية لمنع وإدارة أو تخفيف آثار الصراع العنيف.

جـ- ينبه صناع القرار إلى الفرص الناشئة للسلام ويوجه الاستراتيجيات والاستجابات لتهيئة الظروف لتحقيق السلام الدائم.

التعريف الثانى: "هو النظام الذى يقوم بجمع المعلومات المتعلقة بالصراعات العنيفة وفرص السلام وتحليلها بشكل منتظم ومنظم، ويقدم مجموعة من منتجات الإنذار المبكر، ويتضمن فى بعض الحالات استجابات مباشرة للصراعات العنيفة، بما لديه من روابط تنفيذية تتمثل فى أدوات وآليات الاستجابة [٥].

وقد ركز تعريف **هوارد أديلمان** Howard Adelman، للإنذار المبكر على أنه نظام قادر على الحماية والوقاية من الصراعات، والكوارث، ومن ثم فإنه يتجاوز مجرد جمع المعلومات ومُشاركتها إلى تحليلها، فى حين ركز تعريف منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على تعزيز الفهم بين صناع القرار لطبيعة وتأثيرات الصراعات العنيفة فى حين كان تعريف **ديفيد نيهايم** أكثر شمولاً حيث ركز على قيام الإنذار المبكر بالتنبؤ باتجاهات الصراع، وتنبيه المجتمعات بالمخاطر، وإبلاغ صناع القرار، وتوفير مدخلات لصياغة استراتيجية الاستجابة، ومن ثم بدء الاستجابة للصراعات.

وتتبنى الدراسة تعريفًا للإنذارالمبكرعلى أنه: «**تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغوط السكانية وغيره لبلد ما، والتى يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية فى مجال ما لبلد ما لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذى السياسات والقرارات**» [٦].

مفهوم الأمن الإقليمى:

يُعدُّ الأمن الإقليمى مفهومًا استراتيجيًا يهدف لدراسة مستقبل الدول إلى تحقيق الأمن فى حده الأدنى من أجل تحقيق الاستقرار، ومن خصائص الأمن الإقليمى أنه متغير، فهو يقوم على عدة عوامل مركبة: التاريخية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكذلك فهو غير محدد، بحيث إنه قد يتم استخدامه بطرق سيئة من قبل الدول بسبب عدم وجود إطار يحدد المفهوم، أما ثوابت الأمن القومى فهى الثوابت الجغرافية والمعنية بموقع الدولة الجغرافى، والثوابت التاريخية لما قدمته الدولة إسهامًا فى الحضارة الإنسانية، والثوابت الثقافية المتمثلة فى الدين واللغة والقومية والتراث[٧].

ومن ثم يندرج تحت مفهوم الأمن الإقليمى جميع الأطراف فى الإطار الإقليمى (الاتحاد الإفريقى وتجمع الإيكواس) اللذين لها مصالح متبادلة وممتدة لإيجاد حلول مشتركة للقضايا المشتركة وليس مجرد مجموع الأمن القومى لكل دولة فى نطاق تلك المنطقة، وذلك لضمان مصالح مشتركة وحقوق الأطراف بطريقة متساوية ومتوازنة.

ثانيا: آليات الإنذار المبكر فى القارة الإفريقية:

١- الاتحاد الإفريقى:

يُعد الاتحاد الإفريقى من المنظمات الإقليمية التى حرصت على وجود آليات للإنذار المبكر، ولديها القدرة على رصد العلامات والإشارات المبكرة للصراعات والنزاعات فى القارة لمنع حدوثها، وهى تُعد جزءا من استراتيجية الاتحاد للحفاظ على السلام والاستقرار والأمن القومى فى القارة الإفريقية [٨]. ومنها:

أ- لجنة الحكماء *Panel of the wise (POW):*

هى إحدى آليات الاتحاد الإفريقى الرئيسية للوقاية من النزاعات فى القارة الإفريقية. تتكون هذه اللجنة من شخصيات مرموقة ذات خبرة واسعة ومؤهلات استثنائية فى تعزيز السلام والأمن والتنمية فى القارة. ويتم تعيينهم من قبل «مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقى» لمدة ثلاث سنوات.

ويشمل دورها تقديم المشورة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقى ورئيس اللجنة بشأن تعزيز وصيانة السلام والأمن والاستقرار فى إفريقيا، وذلك من خلال

توظيف استراتيجيات الدبلوماسية الوقائية، التى تقوم على فكرة «الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية»، والمستوحى من التقاليد الإفريقية، حيث تُعد اللجنة محاكاة للمجالس التى يقيمها كبار السن المحترمون لمنع وحل النزاعات داخل المجتمع الإفريقى. وهو ما يثير إشكالية حول مدى توافقه مع التنوع الثقافى والعرقى للقارة، وهل يُعد حلاً إفريقيًا بمجرد تنفيذه من قبل الأفارقة؟[٩]، يمتد عملها على المستوى الإقليمى من خلال شبكة الحكماء الإفريقية[١٠]. وما زالت هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق بين مجلس السلم والأمن ولجنة الحكماء من جهة وبين اللجنة وآليات أخرى للوقاية من النزاعات تحت رعاية الاتحاد الإفريقى.

ب- النظام القارّى للإنذار المبكر

Continental Early Warning System (CEWS):

تم إنشاء النظام القارِّى للإنذار المبكر فى إعلان اجتماع وزراء منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٩٦م، الذى نتج عنه تأييد لاقتراح سكرتير عام المنظمة آنذاك (**سالم أحمد سالم**) لإنشاء نظام للإنذار المبكر على مستوى القارة الإفريقية، ونُفِّذ الاقتراح بإنشاء نظام الإنذار المبكر باعتباره هيئة تابعة لمجلس السلام والأمن الإفريقى ٢٠٠٤م وإحدى ركائزه الأساسية حسب ما نصَّت عليه المادة ١٢ من بروتوكول مجلس السلام والأمن الإفريقى التى حددت الإطار القانونى الذى ينظم عمل هذا النظام [١١].

فى عام ٢٠٠٩م، تبنَّت مفوضية الاتحاد الإفريقى تنفيذ الإطار التشغيلى لنظام الإنذار المبكر القارِّى الذى شمل جمع وتحليل المعلومات والبيانات التى تتعلق بالصراعات، وإصدار تقارير الإنذار المبكر من أجل تيسير التفاعل مع صانعى القرارات، والتنسيق والتعاون مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدنى، والأمم المتحدة، وتعبئة الموارد البشرية والمالية والفنية من الدول الأعضاء بالاتحاد الإفريقى والأطراف المعنية [١٢].

يختص هذا النظام بالتنبؤ بالصراعات لمنع نشوبها من خلال متابعته وتحليل التطورات والمستجدات على مستوى القارة الإفريقية بالاعتماد على عدد من المؤشرات المتنوعة (سياسية، عسكرية، اقتصادية، إنسانية اجتماعية)، ومن ثم اختيار أفضل خطط العمل التى تُعد بمنزلة استجابة مبكرة[١٣].

جـ- بعثات مراقبة الانتخابات

تختص هذه البعثات بالتنبؤ بالعنف المصاحب للعملية الانتخابية ومنعه من أن ينشأ، حيث إن مهمتها تدور حول رصد التوترات السياسية المرتبطة بالعمليات الانتخابية، التى تكون فى كثير من الأحيان راجعة لتوترات اقتصادية واجتماعية من شأنها تهديد الأمن والاستقرار السياسى.

يقوم الاتحاد الإفريقى بإيفاد بعثات استكشافية من خلال «وحدة الديمقراطية والمساعدة الانتخابية» قبل العملية الانتخابية من أجل تقييم مدى استعداد الدولة المعنية لإجراء انتخابات ديمقراطية. كما يجب أن تلتزم الدول الأعضاء بالاتحاد الإفريقى بدعوة بعثة مراقبة الانتخابات، والالتزام بتقييم مفوضية الاتحاد الإفريقى، وتوفير كل التسهيلات للبعثة للقيام بمهام المراقبة والتقييم بموضوعية وشفافية ونزاهة، وذلك بناءً على دعوة من الدولة المعنية قبل بدء العملية الانتخابية بشهرين [١٤].

٢- تجارب الدول الإفريقية لمنع الصراعات بأنظمة الإنذار المبكر:

أولًا : دولة جنوب السودان:

بالرغم من أن أنظمة الإنذار المبكر فى جنوب السودان لم تتمكن من إيقاف الحروب الأهلية بشكل كامل، فإنها كانت فعالة فى التأثير على تطور الأوضاع نحو السلام وتخفيف حدة الصراعات فى البلاد فى أحيان سابقة. وذلك مقارنةً بالسنوات الأولى لاستقلال جنوب السودان التى اتسمت بالحروب العنيفة والشاملة، لكن مع مرور الوقت وتطور أنظمة الإنذار المبكر، تحسن الوضع بشكل ملحوظ وأسهمت هذه الأنظمة فى تحقيق استقرار نسبى حتى فى سياقات معقدة ومتغيرة، وتقليل فرص تصعيد العنف والنزاعات إلى حروب شاملة [١٥].

أ - التنبؤ بانقلاب عسكرى ومنع حدوثه:

بعد استقلال جنوب السودان، كان من المقرر إجراء أول انتخابات عامة فى يوليو ٢٠١٥م. ولكن نظرًا للصراع المستمر فى البلاد وملاحظة وجود انقسامات تتصاعد داخل الجيش، حذَّر نظام الإنذار المبكر للاتحاد ونظام الإنذار المبكر الوطنى من إمكان وقوع انقلاب عسكرى، هذا الاستنتاج يعتمد على مقارنات مع تجارب دول إفريقية أخرى عانت انقسامات فى قواتها المسلحة مثل تشاد ومالى وغينيا. لذلك كان تأجيل الانتخابات العامة قرارًا حاسمًا لتجنب تصاعد العنف وإجهاض أى محاولات للانقلاب العسكرى.

مما يعكس قدرة أنظمة الإنذار المبكر على التنبؤ بالمخاطر والتصرف بشكل استباقى لمنع تفاقم الأزمات، فقد تمكن النظام من تقييم الوضع السياسى والأمنى بدقة وتوجيه التوصيات المناسبة لضمان استقرار البلاد (١٦).

ب - التنبؤ بالعنف السياسى ومنع نشوبه

تقوم «وحدة الإنذار المبكر والاستجابة للصراع فى البلاد» (CEWERU) بتقييم حالة الصراع والتنبؤ بها باستمرار، وتتعاون معها أنظمة الإنذار المبكر الإقليمى والدولى الذى تديره «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية» (إيجاد)، و«بعثة الأمم المتحدة فى جنوب السودان» فى التنبؤ بالصراع العنيف ووضع استراتيجيات لمنعه، حيث تمثلت جهود نظم الإنذار المبكر السابق ذكرها فى تقديم توصيات للبرلمان الذى قام فى عام ٢٠١٥م بإجراء تعديلات على الدستور الانتقالى لعام ٢٠١١م لتمديد الفترة الرئاسية لمدة سنتين، والفترة التشريعية لمدة أربع سنوات، وبالتالى تأجيل الانتخابات الرئاسية لتجنب حدوث صراع عنيف فى ظل التنافس القوى على السلطة والحرب الأهلية، فضلًا عن تصاعد الانقسامات داخل القوات المسلحة (١٧).

جـ - إدارة النزاعات الكبرى

فى عام ٢٠١٣م، تم احتواء الصراع بين الرئيس **سلفاكير ميارديت** وقوات خصمه **رياك مشار** بنجاح نتيجة لتدخل الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (IGAD). فى عام ٢٠١٤م، حيث استخدمت الهيئة معلومات من نظامها الخاص بالإنذار المبكر بالصراع، الذى أشار إلى ضرورة التفاوض على «اتفاقية وقف الأعمال العدائية لعام ٢٠١٤م» مما أدَّى إلى إنهاء الأعمال العدائية وفتح الباب لمزيد من المفاوضات.

هذه الاتفاقية تمثل حالة نموذجية لكيفية استخدام نظام الإنذار المبكر فى إدارة النزاعات، ودليل على تحول النزاع بواسطة أنظمة التحذير المبكر فى جنوب السودان، أى تقليل العنف وتخفيف العدائية من خلال تشجيع الموضوعية فى النزاع. كما تمكن هذا النظام من توفير معلومات حيوية أسهمت فى نجاح المفاوضات التى أدت إلى إنهاء الأعمال العدائية. فقد أثبت قدرته على تحليل مؤشرات النزاعات فى مراحلها المبكرة، مما يمكن الأطراف المعنية من التدخل بشكل استباقى لمنع تصاعد العنف.

كما ساعد فى تحديد اللحظات الحرجة وفرص التدخل، مما أتاح إمكان التوصل إلى اتفاق إيقاف الأعمال العدائية فى عام ٢٠١٤م. هذا النظام لم يقتصر دوره على تجميع المعلومات فحسب، بل أسهم أيضًا فى تقديم نهج موضوعى وسلمى لحل النزاعات، مما يُعد نقطة تحول فى إدارة الصراعات فى المنطقة. وبالتالى، يمكن رؤية دور نظام الإنذار المبكر كأداة فعالة فى تحليل النزاعات وتوفير القدرة اللازمة لتحقيق حلول سلمية (١٨).

ثانيًا : دولة كوت ديفوار:

فى انتخابات كوت ديفوار عام ٢٠٢٠م، تبلورت أهمية الإنذار المبكر كأداة لتحقيق الاستقرار السياسى ومنع الصراعات. وقد تمكنت أنظمة الإنذار المبكر من رصد مؤشرات تدل على أن الأجواء التى سبقت العملية الانتخابية فى كوت ديفوار كانت محفوفة بالمخاطر، حيث إن البيئة السياسية قبل الانتخابات كانت مشحونة بالتوترات والتحديات؛ فقد شهدت الدورة الانتخابية تراجعًا فى الزخم الديمقراطى مقارنة بالدورة السابقة، وتميزت بالإقصاء السياسى، والعنف الانتخابى، ومقاطعة المعارضة، والبيئة الإعلامية المستقطبة، وسوء استخدام موارد الدولة، وانتهاكات حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى قرار الرئيس (**الحسن واتارا**) الترشح لولاية ثالثة، رغم وعوده السابقة بعدم الترشح، ورفض الطعون القانونية ضد أهليته، وتساؤلات حول حياد هيئة إدارة الانتخابات، ومن ثم أسفرت هذه الأوضاع عن مقتل ما لا يقل عن ٤٠ شخصًا، وأثرت على الأجواء المواتية لإجراء الانتخابات، وأسهمت فى تعريض حرية ونزاهة العملية الانتخابية للخطر.

ومما لاشك فيه، أن الإجراءات المبكرة التى قام بها الاتحاد الإفريقى لم تكن فعالة باستمرار فى منع الصراعات. مثل الدبلوماسية الهادئة، كما نفذ عدة تدابير وقائية استباقية للحد من تصاعد الصراعات خلال الانتخابات، ومن بينها نظام الإنذار المبكر القارِّى (CEWS) وبعثات مراقبة الانتخابات (EOMs). وفى انتخابات عام ٢٠٢٠م، اعتمد الاتحاد الإفريقى على الأساليب الناعمة نفسها التى تتمثل فى الدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب الصراعات، مثل جهود الوساطة المشتركة مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية قبل الانتخابات، حيث قام الاتحاد الإفريقى بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والأمم المتحدة ومجلس الوفاق، بمهمة دبلوماسية وقائية فى كوت ديفوار بهدف «الترويج لإجراء انتخابات رئاسية موثوقة وشفافة وسلمية»، ولكنهم فشلوا فى هذه المهمة.

من هذا المنطلق، يمكن القول إن دور الإنذار المبكر فى انتخابات كوت ديفوار كان مهمًا لكنه واجه تحديات جمَّة. تتطلب فعالية هذه الأنظمة ليس فقط الرصد الدقيق للمؤشرات، ولكن أيضًا قدرة على التدخل السريع والمنسَّق لمنع تحول التوترات إلى صراع فعلى. يشير ذلك إلى ضرورة تعزيز القدرات التشغيلية والتنسيق الفعال بين الأطراف المعنية لتحقيق أقصى استفادة من أنظمة الإنذار المبكر(١٩).

ثالثًا : دولة مالى:

شهدت دولة مالى سلسلة من الانقلابات العسكرية منذ استقلالها عن فرنسا عام ١٩٦٠م، بما فى ذلك انقلابان متتاليان فى أغسطس ٢٠٢٠م ومايو ٢٠٢١م. هذا التطور السياسى والأمنى يُعد مؤشرًا على التحديات الكبيرة التى تواجهها آليات الإنذار المبكر فى التنبؤ بالأزمات وفى منعها.

تتجلى أهمية نظام الإنذار المبكر فى توقع التهديدات الحقيقية أو المحتملة، بما فى ذلك الانقلابات العسكرية. ومع ذلك، من خلال تتبع الأحداث فى مالى يتضح أن الفجوة بين الرصد المبكر والاستجابة المبكرة كانت عاملًا رئيسيًا فى عدم قدرة هذه الآليات على منع الانقلابات.

وبالرجوع إلى الانقلاب الأول فى أغسطس ٢٠٢٠م، يتضح وجود مؤشرات مسبقة تشير إلى احتمالية وقوع صراع سياسى فى مالى، وذلك بالنظر إلى الأوضاع الأمنية والاجتماعية والسياسية غير المستقرة كالأداء السيئ للحكومة وعدم امتثالها للمعايير الديمقراطية وعدم مقدرتها على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، ومن جهة أخرى تزايد نفوذ الجماعات الإرهابية فى الدولة. وبالرغم من ذلك، فإن الاستجابة لهذه المؤشرات جاءت متأخرة، ولم يكن نظام الإنذار المبكر فعالًا بما يكفى لإصدار استجابة سريعة وفعالة، حيث شهدت الفترة التى سبقت الانقلاب الأول عام ٢٠٢٠م جهودًا دبلوماسية متأخرة، تضمنت زيارات ومشاورات لم تكن كافية لحل الأزمة. على سبيل المثال، تم تعيين الرئيس النيجيري السابق **جودلاك جوناثان** كوسيط لحل الأزمة بين الحكومة والمعارضة قبل الانقلاب بأيام معدودة فقط.

كما أن الجهود التى بذلتها منظمة الإيكواس، مثل إرسال بعثة لتقصى الحقائق والدعوة إلى قمة لتقييم الأوضاع، لم تكن كافية لمعالجة مخاوف ومطالب المحتجين الذين كانت مطالبهم هى استقالة الرئيس (**إبراهيم كيتا**) وتشكيل حكومة انتقالية، كما أن الوساطة التى ركزت على تشكيل حكومة توافقية للوحدة الوطنية لم تؤدِ إلى حل جذرى.

بالإضافة إلى ذلك، لم تكن ردود الفعل الدولية والإقليمية على الانقلاب العسكرى عام ٢٠٢٠م، مثل العقوبات المالية التى فرضتها الإيكواس والاتحاد الأوروبى ومنع المجلس العسكرى من السفر كافية لإثناء القيادة العسكرية عن التخطيط لانقلاب ثان فى مايو ٢٠٢١م. مما يُظهر أن الإجراءات التقليدية قد تكون غير فعالة فى بعض الأحيان، وهو ما يُبرز الحاجة إلى إصلاحات جادة فى منظومة الإنذار المبكر.

أما عن انقلاب مايو ٢٠٢١م، يتضح أن نظام الإنذار المبكر لم ينجح فى مراحله الأولى وهى رصد احتمالية وقوع صراع سياسى جديد، حيث إن نظام الإنذار المبكر لم يُظهر فعالية كبيرة فى التنبؤ بانقلاب مايو ٢٠٢١م، بالرغم من أن الفترة الانتقالية التى تلت الانقلاب الأول كانت مليئة بالمناوشات السياسية والعسكرية، وهو ما كان يجب أن يُعد علامة تحذيرية، فقد اقتصر دور (إيكواس) منذ الانقلاب الأول ٢٠٢٠م وحتى الانقلاب الثانى فى مايو ٢٠٢١م على الدفع نحو عودة المدنيين إلى الحكم(٢٠).

رابعًا : دولة النيجر:

فى يوليو ٢٠٢٣م، شهدت النيجر انقلابًا عسكريًا أثر على أمنها القومى، يُسلط الضوء على التحديات المرتبطة بأنظمة الإنذار المبكر وقدرتها على التنبؤ ومنع الانقلابات، حيث إن هذا الحدث يُمثل نقطة تحول فى تقييم فعالية الاستراتيجيات الحالية للإنذار المبكر، خاصةً فى سياق التطورات الاقتصادية والسياسية الإيجابية التى شهدتها النيجر التى تجعل من الانقلاب العسكرى حدثًا غير متوقع للكثيرين، لكن التحليل الدقيق يكشف عن وجود عوامل ومؤشرات قد تشير إلى احتمال حدوث انقلاب.

فى الفترة التى سبقت الانقلاب، كانت النيجر تشهد تحسنًا فى الأوضاع الاقتصادية واستقرارًا سياسيًا، مما أضفى طابعًا من الأمان والثقة فى النظام الحاكم. ولكن كانت هناك عوامل محلية وديناميكيات داخلية فى النيجر لعبت دورًا حاسمًا فى حدوث الانقلاب، حيث كانت هناك خلافات داخل النظام السياسى والعسكرى تتمثل فى توترات خفية طويلة الأمد بين **الرئيس محمد بازوم وقائد الحرس الرئاسي الجنرال عبد الرحمن تشياني**. هذه التوترات كانت معروفة فى الدوائر السياسية، لكن يبدو أنها لم تحظَ بالاهتمام الكافى أو التقييم الصحيح من قبل أنظمة الإنذار المبكر. فضلًا عن التحديات الأمنية المتزايدة فى النيجر، بما فى ذلك النشاط الجهادى المتزايد، كل ذلك كان بمنزلة

إشـارة إلى وجود بيئة غير مسـتقرة. ومع ذلك، يبدو أن هذه العوامـل لـم تؤخذ بعيـن الاعتبار بشـكل كافٍ فـى تقييمات الإنذار المبكر.

لـذا كان من المفترض أن تلعـب أنظمة الإنـذار المبكر للاتحاد الإفريقى والجماعة الاقتصـادية لدول غرب إفريقيا دورًا حيويًـا فى التنبـؤ بالتهديدات الأمنيـة ومنعها، التى تُعد جزءًا من الآليات الدبلوماسـية، وعلـى الرغم من ذلك، يبدو أن هذه الأنظمة لم تكن قادرة على تقديم تحليل دقيق للوضع فى النيجر أو توقع الانقلاب (٢١).

أ - دور نظام الإنذار المبكر للاتحاد الإفريقى فى النيجر

يُفترض أن يكون نظام الإنـذار المبكر للاتحاد الإفريقى قادرًا على تحليل البيانات والمؤشـرات المتعلقة بالاسـتقرار السياسـى والأمنى فى الدول الأعضاء. فى حالة النيجر، كان يجب علـى النظام تحديد التوتـرات المتزايدة بيـن الرئيس بازوم والجنرال تشيانى كمؤشرات محتملة للأزمة.

كما كان عليه الاسـتمرار فى مهامه على الرغم من رفض الرئيـس بازوم التدخـلات الخارجية وادعائه السـيطرة على الوضـع، نظرًا لتكرار ظاهـرة الانقلاب فـى النيجر، وتدخل الجيش النيجرى فى السياسـة عدة مـرات، ووجود نزاع بين بازوم وتشـيانى وتضـارب مصـالحهما ونقص الثقة بينهما، بالإضـافة لوجود مؤشـرات واضـحة على تزايد نفوذ تشيانى وقدرته على زعزعة الاسـتقرار السياسى فى البلاد من خلال استخدام الوحدات العسكرية المزودة بالسلاح تحت قيادته. لذلـك كان على نظام الإنـذار المبكر للاتحاد مواصـلة جمع البيانـات وتحليلهـا، وتقديمـه تحذيرات وتوصـيات للاتحاد الإفريقى للتصرف بناءً عليها.

وبالتالـى، كان بوسـع الاتحـاد الإفريقـى أن يتصـرف بسرعة فى أزمة النيجر، ويُبادر نظام الإنذار المبكر بتوجيه الاتحاد الإفريقى لإجراءات دبلوماسية وقائية، بما فى ذلك محاولات الوسـاطة والمفاوضـات، لتخفيف التوترات ومنع تصاعد الأزمة(٢٢).

ب - دور الإنـذار المبكـر للمجموعـة الاقتصاديـة لـدول غرب إفريقيا (ECOWAS)

يُمثـل الانقلاب العسـكرى فـى النيجر فى يوليـو ٢٠٢٣م تحديًـا كبيـرًا للجماعـة الاقتصـادية لـدول غـرب إفريقيـا (ECOWAS) ولآلياتهـا فـى مجـال الإنـذار المبكـر، فى ضـوء الأحـداث التى تلت الانقـلاب، والتى شـملت ردود فعل سـريعة من الاتحـاد الإفريقى و ECOWAS عبر إصـدار بيانـات تدين الانقلاب، وعقد قمتين اسـتثنائيتين لمناقشـة الاسـتجابات المناسبة، يظهر أن هناك تحديات كبيرة تواجه الإنذار المبكر والاستجابة الفعالة لمثل هذه الأزمات (٢٣).

ثالثا: نتائـج الدراسـة:

يمكن الخروج بعدد من النتائج من هذه الدراسة كالتالى:

١- أن المنظمـات الإفريقيـة والـدول الإفريقيـة اسـتخدمت آليات الإنـذار المبكر منذ فتـرة كبيرة للتنبؤ بالصـراعات والعنف المحتملة والمصـاحبة للانتخابات لتحقيق الأمن القومى لها، وقد اسـتفادت بعض الدول من هذه الآليـة ومنها دولة جنوب السـودان، حيث نجح نظام الإنذار المبكر للهيئة الحكومية الدولية للتنمية (الإيجاد) ونظـام الإنذار المبكـر الوطنى فى دولة جنوب السـودان فى التنبؤ بانقلاب عسـكرى ومنـع حدوثه قبيل إجراء أول انتخابـات عامة فـى يوليو ٢٠١٥م وأيضًـا التنبـؤ بالعنف السياسـى ومنع نشوبه من خلال تقديم توصيات للبرلمان بضرورة تأجيل الانتخابات الرئاسية لتجنب حدوث صراع عنيف وتصاعد الانقسـامات داخل القوات المسلحة، كما اسـتخدمت الايجاد (IGAD) نظامها الخاص بالإنذار المبكر بالصـراع فى عـام ٢٠١٤م لاحتواء الصـراع بين الرئيس سـالفا كير ميارديت وقوات خصـمه رياك مشـار بنجاح، ممـا أدى إلى إنهاء الأعمـال العدائية وفتح الباب لمزيد من المفاوضات.

ويمكـن القول إن نجاح آلية الإنذار المبكر فى دولة جنوب السـودان اعتمد على مدى فهم أسـباب الصراع والإلمام بكل عوامله. وقد حددت أنظمة الإنذار المبكر الأسـباب الجذرية لحالة الحرب والصـراع فى جنوب السـودان، وهى: الصراع القبلـى التاريخى بين الدينكا والنوير، الصـراع على الموارد الطبيعيـة وعلى رأسـها النفط، وعلـى الموارد الرأسـمالية، والانقسامات داخل الجيش ذات الدوافع السياسية.

ولذا قامت نظم الإنذار المبكر بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة ذات الصـلة بالصراع وتحليلها بشكل مستمر تحليلاً كميًـا ونوعيًـا، ومراقبة مؤشـرات النـزاع، وذلـك مكنها من فهم أفضـل للوضـع، الذى أتاح لها مقدرة صـياغة توصـيات وتقديمهـا للجهـات المعنية، والتدخل والاسـتجابة فى الوقت المناسـب، بل وكان لها تأثير على أطراف النزاع الذين دخلوا فى عدة مفاوضـات ووقّعوا اتفاقيات بفضـل توصـيات أنظمة

الإنـذار المبكـر التى منعـت أشـكالًا متعددة مـن العنف فى جنوب السودان.

٢- لم تكـن الإجـراءات المبكـرة التى قامت بهـا الدول الإفريقيـة والاتحاد الإفريقى والمنظمات الأخرى فى إفريقيا فعالة باسـتمرار فى منع الصـراعات، مما يعنـى أنها بحاجة إلـى مزيد من التنسـيق والتعـاون والتخطيط بين مؤسسـات الاتحاد الإفريقى والمنظمـات الأخرى، وإيجاد حل للخلل فى تحويل المعلومات المسـتخرجة من أنظمة الإنذار المبكر إلى إجراءات ملموسـة وفعالة لمنع وقوع العنف، و الرصد الدقيق للمؤشـرات، ولكن أيضًا القدرة على التدخل السريع والمنسق لمنع تحول التوترات إلى صراع فعلى.

الخلاصـة :

خَلُصَت الدراسة إلى أن نظام الإنذار المبكر اتسم بمجموعة من الخصائص التى غلبت على أدائه، ويتطلب مجموعة من التعديلات لتفعيله على النحو التالى:

١- التنسيق والتعاون والتخطيط بين مجلس السلم والأمن ولجنة الحكماء من جهة وبين اللجنة وآليات أخرى للوقاية من النزاعات تحت رعاية الاتحاد الإفريقى. حيث إن تدخلات لجنة الحكماء فعالة، ولكن ينظر إليها على أن الهدف منها هو تعزيز وضع الأنظمة السياسية على حساب تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٢- تحويل المعلومات المستخرجة من أنظمة الإنذار المبكر إلى إجراءات ملموسة وفعالة لمنع وقوع العنف فى الاتحاد الإفريقى، لكن هذه العملية فيها خلل، ويظهر ذلك فى التنبؤ بالأحداث فى كوت ديفوار قبيل انتخابات عام ٢٠٢٠م، حيث كانت الأجواء متوترة ومحملة بمؤشرات تنذر بإمكان وقوع العنف.

٣- تفعيل أنظمة الإنذار المبكر بزيادة القدرة على التدخل السريع والمنسق لمنع تحول التوترات إلى صراع فعلى. وتعزيز القدرات التشغيلية والتنسيق الفعال بين الأطراف المعنية لتحقيق أقصى استفادة من أنظمة الإنذار المبكر.

٤- تفعيل سرعة الاستجابة، حيث كان بإمكان الاتحاد الإفريقى أن يتصرف بسرعة فى أزمة النيجر، ويُبادر نظام الإنذار المبكر بتوجيه الاتحاد الإفريقى لإجراءات دبلوماسية وقائية، بما فى ذلك محاولات الوساطة والمفاوضات، لتخفيف التوترات ومنع تصاعد الأزمة.

٥- إجراء إصلاحات فى نظام الإنذار المبكر للإيكواس، وذلك لتحسين قدرته على التنبؤ بالأزمات والاستجابة لها بشكل فعال. تشمل هذه الإصلاحات تعزيز الاستمرارية وسد الفجوة بين حالات الرصد والتأهب والاستجابة، حيث لم يتمكن النظام من توقع الانقلاب أو التدخل بشكل استباقى لمنعه فى دولة النيجر، على الرغم من وجود مؤشرات تدل على وجود توترات سياسية وأمنية فيها. وقد أدى هذا القصور فى الإنذار المبكر إلى تفاقم الأزمة.

٦- إعادة النظرمن قبل المنظمات الإقليمية مثل ECOWAS فى طرق التعامل مع الأزمات والبحث عن وسائل دبلوماسية مبتكرة وغير تقليدية، فضلا عن ضرورة تعزيز أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة الفورية فى ECOWAS، وتطوير استراتيجيات أكثر تكاملًا وفعالية للتعامل مع الانقلابات وغيرها من الأزمات السياسية.

وختامًا، يمكن القول إن لدى المنظمات الإفريقية والدول الإفريقية آليات للانذار المبكر منذ فترة كبيرة للتنبؤ بالصراعات المحتملة قبل حدوثها والعنف المحتمل والمصاحب للانتخابات، وقد استفادت بعض الدول من هذه الآلية، مما أدى لاحتواء الصراعات فى عدد من الدول وتحقيق أمنها القومى، إلا أنه يصعب القول بأن آلية الإنذار المبكر كانت فاعلة فى كل الدول الإفريقية، حيث أخفقت دول ومنظمات، مما يعنى أن هذه الآلية بحاجة إلى تطوير.

الهوامـش :

(1) MarystellaAumaSimiyu,"African Union Support to Elections in Africa: Rethinking the Preventive Role," RiA Recht in Afrikal Law in Africal Droit en Afrique 25, no. 1 (2022), Research Gate, Germany, PP. 179, 180.
https://www.nomos-elibrary.de/10.5771/2363-6270-2022-1-179.pdf. (12 December2023)

(٢) سـامى إبراهيم الخازندار، نظام الإنذار المُبكر ومنع الصـراعات: التطور والمفاهيم والمؤشـرات، نوفمبر ٢٠١١، مجلة المُفكر، العدد السـابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك خيضر، الجزائر، ص ص: ٥٩ – ٦٢.
https://www .asjp.cerist.dz/en/article/6264(11 January 2024)

(3) Jakkie Cilliers, Towards a continental early warning system for Africa,1 April 2005, ISS, South Africa, P.5.
https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/Paper246.pdf(3 Febraury 2024)

(٤) هو عضـو فى مجموعة عمل حماية الطفل *Child Protection Working Group (CPWG)*، وخبير اسـتراتيجى فى صـنع السلام، يتمتع بخبرة واسعة فى مجال الإنذار المبكر وتقييم المخاطر، تولى منصـب مدير منتدى الإنذار المبكر والاسـتجابة *(FEWER)* لمدة ست سنوات، ثم كرئيس تنفيذى لـ *(European Citizen Action Service (ECAS*

(5) Nyheim David. "Preventing Violence, War and State Collapse: The Future of Conflict Early Warning and Response, 2009, OECD, Iran, PP.20,23.
https://www.oecd.org/dac/conflictfragilityresilience/docs/preventing%20violence%20war%20and%20state%20collapse.pdf(3 Febraury 2024)

(٦) علاء الدين عوض الطراونة، تطوير نظام إنذار مبكر لتوقع الأزمات الاقتصادية فى الأردن، ٢٠٠٤، الجامعة الأردنية، الأردن، ص٢٤.
https://search.mandumah.com/Record/549081(3 Febraury 2024)

(7) Fredrik Söderbaum, Björn Hettne, Regional security in a global perspective, January 2010, researchgate, Germany, P 15.
https://www.researchgate.net/publication/293317713 (1 March 20224)

(8) Simiyu, Op. Cit., PP. 184,186.

(٩) محمود زكريا، تسوية الصراعات فى إفريقيا: الآليات وسبل التفعيل، ٢٣ مارس ٢٠٢٠، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، مصر.
https://pharostudies.com تسوية الصراعات فى إفريقيا: وسبل التفعيل *(3 Febraury 2024)*

(١٠) عبارة عن هياكل مماثلة وشبكة تعاونية تضم الاتحاد الإفريقى والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدنى فى إفريقيا.

(١١) بلعور عبد السلام، دور الاتحاد الإفريقى فى إدارة النزاعات الداخلية فى إفريقيا– دراسة حالة دارفور، ٢٠١٦–٢٠١٧، جيجل، الجزائر، ص.٣٨.
http://dspace.univjijel.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/6339/20.pdf?sequence=1&isAllowed=y(3 Febraury 2024)

(١٢) محمود زكريا، مرجع سبق ذكره

(13) Eze, C.B., Frimpong, O.B., Contributions of Early Warning to the African Peace and Security Architecture: The Experience of the West Africa Network for Peacebuilding (WANEP). In: McNamee, T., Muyangwa, M. (eds) The State of Peacebuilding in Africa. Palgrave Macmillan, Cham, 3 November 2020m springer, Germany.
https://www.semanticscholar.org/paper/Contributions-of-Early-Warning-to-the-African-Peace-Eze-Frimpong/dfb006b76453103d951edbe9d90504a15c771f04(3 Febraury 2024) Simiyu, Op. Cit., P. 186

– بلعور عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص. ٣٨
– قريبيز مراد ومايدى نعيمة، الإنذار المبكر فى إفريقيا لمنع الصراعات، مايو ٢٠٢٠، المركز الديمقراطى العربى، ألمانيا، ص ٨٨.
https://democraticac.de/?p=66403(11 January 2024)

(14) Simiyu, Op. Cit., P. 189. 188.

– قريبيز مراد ومايدى نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص. ٨٩

(15) Stephen Ochieng Agutu, Effectiveness of Conflict Early Warning System as a Framework for Conflict Prevention in Africa. Case Study of South Sudan,University of Nairobi, 2022, Nairobi, PhD diss., Nairobi, P. 48
http://erepository.uonbi.ac.ke/handle/11295/162314(11 January 2024)

(16) Ibid, P.49

(١٧)«جنوب السودان يقرر تأجيل الانتخابات وتمديد ولاية الرئيس»، فبراير ٢٠١٥، وكالة أنباء شينخوا، الصين.
https://arabic.news.cn/arabic/2015-02/15/c_133996236.htm(11 January 2024)
- Agutu, Op. Cit., P. 48

(18) Ibid., P. 53

(19) Arsène Brice Bado, Efforts to Ensure a Peaceful Presidential Election in Côte d'Ivoire in October 2020, 15 September 2020,earlywarningproject, United States of America,4,11.
https://earlywarningproject.ushmm.org/storage/resources/963/Efforts%20to%20Ensure%20a%20Peaceful%20Election%20in%20C%C3%B4te%20d%27Ivoire.pdf(11 January 2024)
-Simiyu, Op. Cit., P. 211,2014.

(20) Agutu, Op. Cit., P. 48.

(21) Paul-Simon Handy and Félicité Djilo, Niger: another symptom of Africa's weak crisis-response capacity, 28 August 2023, ISS Africa, South Africa.
https://issafrica.org/iss-today/niger-another-symptom-of-africas-weak-crisis-response-capacity.(11 January 2024)

(22) Is the AU failing coup countries?, 1 September2023, , ISS Africa, South Africa.
https://issafrica.org/pscreport/psc-insights/is-the-au-failing-coup-countries (11 January 2024)

(23) HéniNsaibia, Fact Sheet: Military Coup in Niger, 3 August2023, ACLED, United States of America.
https://acleddata.com/2023/08/03/fact-sheet-military-coup-in-niger/.(11 January 2024)

دور الإنذار المبكر فى منع الصراعات فى الدول الإفريقية

■ د/ سمـاء سليمـان
وكيل لجنة الشئون الخارجية والعربية والإفريقية بمجلس الشيوخ
مدير وحدة الإنذار المبكر بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء

المستخلص :

مما لاشك فيه أن القارة الإفريقية لها تاريخ كبير من الصراعات والنزاعات المسلحة بداخلها المرتبطة بالصـراع علـى السلطة، سـواء كان فى شـكل انقلابات عسكريـة، أو العنـف المصاحب للعمليـات الانتخابية، وهـو مـا كان لـه عواقبه الوخيمـة على الاستقرار وتحقيـق التنمية، ومن ثـم الأمن القومى للـدول فى القارة الإفريقيـة. ورغـم توافر آلية الإنذار المبكر لدى الدول والمنظمـات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقى وعلى المستـوى المحلـى، فإنها نجحت فى حالات مثل دولة جنوب السودان، وأخفقت فى حالات أخرى كما حدث فى كوت ديفوار والنيجر ومالى، ولذا تسعى هذه الدراسة للوقوف على أسباب نجاح وفشل آلية الإنذار المبكر فى الدول الإفريقية وكيفية الاستفادة من الإنذار المبكر فى التنبؤ بالصراعات والنزاعات المحتملة التى تؤثر بدورهـا علـى تحقيق الأمن القومى للـدول الإفريقية، ومدى فاعلية آلية الإنـذار المبكر لإشعار متخذ القرار وإعلامـه بالصراعـات المحتملة وهى فى طور النمو والتكـون، والاستعداد المسبق، وإيجـاد الوسائل الفعالة للإنذار المبكر ليعمل على الحد من آثار الصراعات وسرعة التعامل معها بفاعلية وكفاءة.

الكلمات المفتاحية : الإنذار المبكر، الصراعات الإفريقية.

The Role of Early Warning in Conflict Prevention in African Countries

■ *Dr / Samaa Soliman*
Undersecretary of Foreign Affairs, Arab and African Committee at the Egyptian Senate
Director of the Early Warning Unit at the Information and Decision Support Center in the Egyptian Cabinet

Abstract:

There is no doubt that the African continent has a great history of conflicts and armed conflicts within it associated with the struggle for power, whether in the form of military coups, or violence associated with electoral processes. This has had serious consequences for stability, development and thus the national security of States on the African continent. Despite the availability of the early warning mechanism in countries and regional organizations such as the African Union and at the local level, it has succeeded in cases such as South Sudan, and failed in other cases, as happened in Côte d'Ivoire, Niger and Mali. Therefore, this study seeks to identify the reasons for the success and failure of the early warning mechanism in African countries and how to benefit from early warning in predicting potential conflicts and disputes, which in turn affect the achievement of national security of African countries. The effectiveness of the early warning mechanism to notify the decision-maker of potential conflicts in the process of growth and formation, and to prepare in advance, Finding effective means of early warning to reduce the effects of conflicts and deal with them quickly effectively and efficiently.

Keywords: Early warning, African conflicts